«الصحة» أكدت أن «الأمن الدوائي» خط أحمر

العوضي يلغي تراخيص 12 صيدلية ويحيلها للنيابة لمخالفتها ضوابط قانون المهنة

أصدر وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي أمس الاربعاء قرارا بإلغاء وسحب تراخيص 12 صيدلية أهلية لمخالفتها ضوابط قانون مهنة الصيدلة وتداول الأدوية وإحالتهم للنيابة العامة لضمان سلامة الدواء.

وذكرت الوزارة في بيان صحفي أن اغلاق الـ 12 صيدلية تم بالتعاون مع وزارتي الداخلية والتجارة والصناعة والإدارة العامة للجمارك وبلدية الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة مؤكدة أن الأمن الدوائي خط أحمر.

وأضافت أن القرار جاء لثبوت إدارة الصيدليات من قبل شركتين تجاريتين بدلا من أصحاب تراخيص الصيدليات في مخالفة صريحة لأحكام القانون رقم 28 لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية.

وأشارت الوزارة إلى ضبط مستودع غير مرخص تابع لإحدى الشركتين داخل سرداب منزل سكني يحتوي على أدوية ومستلزمات طبية تستخدم لتغذية هذه الصيدليات دون ترخيص من وزارة الصحة.

وأوضحت أن ذلك جاء بعد قيام ادارة تفتيش الأدوية التابعة لقطاع الرقابة الدوائية في الوزارة بحملة تفتيشية امتدت على مدار ثلاثة أيام متتالية لكافة الصيدليات المذكورة والشركتين والمستودع وتم من خلالها تحرير العديد من المخالفات الجسيمة وتحريز عدد من الأدوية الغير مصرح بتداولها بدولة الكويت.

وذكرت الوزارة أنه بناء على محاضر الضبط والتقارير التفتيشية تمت إحالة المخالفين إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم تمهيدا لمحاسبتهم على مزاولتهم مهنة الصيدلة دون ترخيص.

وأكدت أن هذه الإجراءات تأتي في سياق سياستها الرقابية الحازمة لضمان التزام جميع الصيدليات الأهلية بالقوانين مشددة على أنها لن تتهاون مع أي جهة تخل بضوابط مزاولة المهنة أو تخالف مقتضيات السلامة الدوائية في البلاد.

ووفقا للبيان ثمن وزير الصحة الجهود المشتركة بين الجهات الحكومية الرقابية والجهات الأخرى ذات الصلة داعيا إلى مواصلة التنسيق الفعال والتفتيش الميداني للحد من التجاوزات وحماية المواطن والمنظومة الدوائية في دولة الكويت.

خلال إغلاق إحدى الصيدليات

من جانب آخر، قال وزير الصحة الدكتور أحمد العوضي إن المشاريع الصحية الجديدة تبنى بسواعد الكفاءات وتدار بعقول تؤمن بالعمل والتكامل.

جاء ذلك في كلمة للوزير العوضي ألقاها نيابة عنه وكيل الوزارة المساعد لشؤون الصحة العامة الدكتور المنذر الحساوي خلال حفل تكريم الطلبة الكويتيين خريجي الجامعة الأردنية في التخصصات الطبية مباركا لهم "هذا الإنجاز الذي لم يكن طريقه مفروشا بالورود إنما سلكوه بالعزم والكد والسهر حتى بلغوا هذه اللحظة التي تليق بمن صبر وأخلص".

وخاطب المكرمين قائلا "أنتم اليوم مدعوون للمشاركة الفاعلة في نهضة وطنكم لاسيما في المشاريع الصحية الوطنية الجديدة التي تبنى بسواعد الكفاءات وتدار بعقول تؤمن بالعمل والتكامل" مؤكدا أن "وجودهم في هذه المرحلة ليس ترفا إنما ضرورة وطنية وأمانة تاريخية".

وشدد على أهمية تكاتف الهيئات الطبية إذ أن "نجاح الطبيب لا يكتمل من دون المرض.. ولا يزدهر عمل المختبر من دون التشخيص.. ولا تقوم الخدمة الطبية إلا بتآزر الجميع من إداريين وفنيين وأطباء وصيادلة وغيرهم".

ولفت إلى أن مهنة الطب ورغم ما تواجهه من "تحديات وضغوط حول العالم" إلا أن "من أقبلوا عليها أثبتوا أنهم أصحاب رسالة وعزيمتهم أعلى من الصعاب ونفوسهم مؤهلة لخوض هذا الطريق بصدق وثبات".

واختتم الكلمة مخاطبا المكرمين "أنتم تنتمون إلى مهنة عنوانها الإنسان وغايتها الرحمة فكونوا كما يليق بهذه الرسالة".

وزير البلدية أصدر قراراً في شأن تعديل اشتراطات لائحة البناء في المناطق الزراعية ومناطق الثروة الحيوانية

أصدر وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان المهندس عبداللطيف المشاري، قراراً وزارياً يقضي بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري 206 لسنة 2009 في شأن تنظيم أعمال البناء والجداول الملحقة به في شأن الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمناطق الزراعية ومناطق تنمية الثروة الحيوانية.

ومن أبرز ما جاء في القرار أن تكون نسبة البناء المسموح بها في المناطق الزراعية "الوفرة - العبدلي الصليبية": هي 10 في المئة من مساحة القسيمة، وبحد أقصى 10000 م2"، كما يسمح ببناء محميات بنسبة لا تزيد عن 80 في المئة من مساحة القسيمة وتكون مغطاة بالمواد الخفيفة، ويسمح بحفر بئر مياه ارتوازية أو أكثر شريطة إحضار موافقة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

أما فيما يخص مزارع تربية الأبقار وإنتاج الحليب في جميع مناطق الكويت، فستكون نسب البناء متفاوتة من مساحة القسيمة وموزعة على النحو التالي:

1. مخازن أعلاف مركزة ومالئة ووحدة جرش أعلاف بنسبة 5 في المئة.
2. ورشة تصليح ومخازن لقطع الغيار بنسبة 1 في المئة.
3. المبنى الخاص بالمحالب الآلية وملحقاتها بنسبة 3 في المئة.
4. من مساحة الأرض تخصص لمباني سكن العمال ومباني إدارية وملحقاتها ويجوز إقامة عيادة بيطرية وسكن عائلي لصاحب القسيمة ضمنها، على ألا تزيد مساحة السكن العائلي لصاحب القسيمة عن "1000 م2".
5. باقي المساحة تستغل في المجال المخصصة من أجله القسيمة "تربية الأبقار وإنتاج الحليب" على أن تشمل هذه المساحات حظائر متنوعة لتربية الأبقار حسب اشتراطات ومواصفات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

ولا يسمح باستغلال القسيمة لأي غرض آخر غير المخصص له وحسب اشتراطات الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وفيما يتعلق بقسائم تربية الخيول العربية الأصيلة، فإن مساحة كل قسيمة منها لا تزيد عن "10000 م2"، ونسب البناء المسموح بها هي "15%" من مساحة القسيمة.

أما نسبة البناء لقسائم مشاريع الإنتاج الحيواني بمناطق كبد والجهراء والوفرة، وهي القسائم المخصصة من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لتربية الأبقار والمواشي والإبل وتتراوح مساحتها بين 1250 م2 2500 م2، فجاءت نسبة البناء المسموح بها كالتالي:

1. مباني السكن والمخازن وغرفة البيطرة وغرفة الحارس وخدماتها بنسبة إجمالية "16%" من مساحة القسيمة بحد أقصى "300 م2".
2. باقي المساحة الخالية تستغل في المجال المخصص من أجله القسيمة ولا يجوز بناؤها وفقط عمل مظلات للحيوانات على أن تكون نسبة الجزء المظلل منها بنسبة إجمالية لا تزيد عن 40%.

وحول قسائم تربية الدجاج اللاحم والبياض في جميع مناطق الكويت، ستكون نسب البناء على النحو التالي:

1. "5%" سكن للعمال وخدماتها ومبنى تفريخ البيض
2. "5%" مخزن علف ومخزن للآليات والأدوات الخاصة بالقسيمة

أما قسائم الخدمات الواقعة بالقطعة رقم "10" بمنطقة الوفرة الزراعية، ستكون نسب البناء، هي الحد الأقصى لمساحة البناء "60%" من مساحة القسيمة يستغل منها مساحة لا تزيد عن "100م2" كمكاتب إدارية لخدمة القسيمة.

ولمناطق تربية خيول السباق "الإسطبلات والهجن الإبل" في جميع مناطق الكويت، ستكون نسب البناء كالتالي:

لا تزيد نسبة البناء عن "50%" من مساحة القسيمة، وفق الآتي:

- إسطبلات للخيل "بناجر" بمساحة لا تقل عن "20%" من مساحة القسيمة.
- استراحة واحدة فقط مكتب لصاحب العلاقة بمساحة لا تزيد عن "15%" من مساحة القسيمة.
- خدمات مخزن + مطبخ + حمامات + غرفة حارس.. الخ بمساحة لا تزيد عن "15%" من مساحة القسيمة.

عبدالطيف المشاري

في إطار توجهات الدولة لتعزيز كفاءة استغلال الموارد وتحقيق الاستدامة المالية

وزير التربية يصدر قرارا بوقف استخدام مرافق الوزارة ومنقولاتها من قبل الغير

جلال الطبطبائي

أصدر وزير التربية المهندس سيد جلال الطبطبائي قرارا يقضي بوقف استخدام مرافق الوزارة ومنقولاتها من قبل الغير حتى يتم اعتماد اللائحة المنظمة لآلية استغلال المباني والمرافق التربوية.

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس الأربعاء أن القرار أكد على إيقاف العمل بالقرار الوزاري رقم "79" لسنة 2003 حول استخدام مرافق الوزارة ومنقولاتها من قبل الغير وذلك في إطار توجهات الدولة لتعزيز كفاءة استغلال الموارد وتحقيق الاستدامة المالية وتنفيذا لخطة الإصلاح الشاملة.

وأوضحت أن القرار يسري على جميع الطلبات المقدمة لاستخدام مرافق الوزارة والتي لم يبت فيها حتى تاريخه على أن يتم وقف البت بها لحين اعتماد اللائحة المنظمة لآلية استغلال المباني والمرافق التربوية التابعة للوزارة.

ونوهت أنه بحسب القرار الوزاري فإنه سيتم إعادة النظر في كافة التراخيص والعقود المبرمة بين الوزارة والجهات المستغلة لمرافقها ومنقولاتها طبقا للقرار الوزاري "رقم 79 لسنة 2003" وذلك بما يتوافق مع اللائحة الجديدة المرتقبة وعلى الجهات المختصة العلم بهذا القرار والالتزام بتنفيذه.

بعد خروج محطتي التحويل الرئيسية M وN عن الخدمة

إعادة التيار الكهربائي إلى «الدوحة» و«الصليبيخات»

أعلنت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة عن إعادة التيار الكهربائي إلى منطقتي الدوحة والصليبيخات.

وفي وقت سابق، أعلنت الوزارة عن خروج محطتي التحويل الرئيسية الدوحة M والدوحة N عن الخدمة، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء من منطقتي الدوحة والصليبيخات.

وأوضحت الوزارة حينها أن فرق الطوارئ في الموقع لإعادة التيار الكهربائي بالسرعة الممكنة.

بشبهة «تعارض المصالح»

«نزاهة» تحيل موظفاً في «هيئة الغذاء» إلى النيابة

هيئة مكافحة الفساد

أحالت هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» موظفاً بالهيئة العامة للغذاء والتغذية، إلى النيابة العامة بتهمة ارتكابه شبهة جريمة تعارض المصالح، المؤثمة بموجب القانون رقم 1 لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح، والقانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

تفقد قوة الواجب «سالم» المكلفة بتأمين مجالس العزاء

وكيل الحرس الوطني : التكامل وتوحيد الجهود لضمان توفير أجواء آمنة ومنظمة في الحسينيات

وكيل الحرس الوطني يتفقد قوة الواجب المكلفة بتأمين النطاق الخارجي للحسينيات

تفقد وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم الرفاعي قوة واجب "سالم" المكلفة بتأمين النطاق الخارجي لمجالس العزاء خلال شهر محرم بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية.

وذكر الحرس في بيان صحفي أمس الأربعاء أن الفريق الركن الرفاعي نقل لقوة واجب "سالم" تحيات رئيس الحرس الوطني الشيخ مبارك الحمود ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ فيصل النواف وتقديرهما لدورهم الحيوي في دعم إخوانهم بوزارة الداخلية.

وأشاد الفريق الرفاعي بالجهود التي يبذلها رجال الحرس بالتعاون مع زملاء السلاح في وزارة الداخلية وقوة الإطفاء العام ما يعكس التكامل وتوحيد الجهود لضمان توفير أجواء آمنة ومنظمة.

واستمع خلال الجولة إلى إيجاز عن القوة والإجراءات المتبعة في تأمين 19 مدرسة بمحافظتي العاصمة وحولي للوقوف على جاهزيتها ومدى التزامها بالتعليمات.

جانب من الجولة

وكان وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم الرفاعي تفقد ورئيس قوة الإطفاء العام اللواء طلال الرومي مساء أمس الأول في جولة مشتركة نقاط الإطفاء المكلفة بتأمين سلامة الحسينيات ومجالس العزاء للاطلاع على جاهزية الفرق وسير العمل ومدى الالتزام باشتراطات السلامة والوقاية من الحريق.

وأشاد اللواء الرومي في بيان أصدرته قوة الإطفاء العام بالجهود الكبيرة التي يبذلها رجال الإطفاء بالتعاون مع الجهات الأمنية والتطوعية مؤكدا أهمية تكامل الأدوار بين الجهات المختصة لتوفير بيئة آمنة ومستقرة.

شارك في الجولة عدد من قيادات قوة الإطفاء العام إلى جانب قيادات من وزارة الداخلية والحرس الوطني حيث جرى التأكيد على أهمية الجاهزية الميدانية والتنسيق المشترك لضمان أعلى درجات الأمان لمرتادي مجالس العزاء.

ويوجه التعليمات بضرورة اليقظة والانتباه